

Distr.: General
10 July 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨
٤-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نيويورك
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المالية والميزانية والإدارية

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة

موجز

يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التزامهم بالشراء المشترك، من خلال اتخاذ المبادرات والأنشطة ودعمها والمشاركة فيها على الصعيد العالمي سعياً لتحقيق المنافع والفرص التي أدت إلى تعزيز ممارسات الشراء، وزيادة فاعلية العمليات، وخفض التكاليف على المنظمات المشاركة

ومنذ صدور التقرير عن هذه المشاريع في عام ٢٠١٧، واصلت المنظمات توسيع نطاق متطلبات إعداد التقارير الداخلية وتعزيزها، مما أدى إلى القدرة على تقديم مزيدٍ من المعلومات والتحليل الكمية عن الشراء المشترك. ويشمل إعداد التقارير معلومات عن تنوع وطبيعة عمليات الشراء المشتركة داخل المنظمات الثلاث، مما يؤكد من جديد قيمة مبادرة المنظمات المشاركة والتزامها.

ويعرض هذا التقرير الاستنتاجات والنتائج الأساسية المستخلصة من أعمال الشراء المشتركة التي جرت في عام ٢٠١٧، ويسلط الضوء على المبادرات الجاري تنفيذها في عام ٢٠١٨.

عناصر مقرر

يود المجلس التنفيذي أن يحيط علماً بهذا التقرير والتعليق على أنشطة الشراء المشتركة المنجزة في عام ٢٠١٧، فضلاً عن الأنشطة الجاري تنفيذها في عام ٢٠١٨.



أولاً - مقدمة

١- لطالما كانت مبادرات الشراء المشتركة جزءاً من الأنشطة التي اضطلعت بها وحدات الشراء لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منذ عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٧، واصلت المنظمات الثلاث التزامها بأداء هذه الأنشطة من أجل مواومة الممارسات التجارية وتحسين فاعليّة وكفاءة الشراء في الأمم المتحدة.

٢- وتجري عمليات الشراء المشتركة من خلال عدد من المبادرات والأنشطة، وتتألف من:

(أ) الاستخدام المتزايد للاتفاقات أو العقود القائمة التي تخص منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة ("التعاقد")؛

(ب) إبرام واستخدام اتفاقات مشتركة طويلة الأجل على نهج "الوكالة الرئيسية"؛

(ج) الاستعانة بخدمات الشراء لدى منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو الشراء منها؛

(د) أعمال تعاونية رسمية أخرى مع شركاء الأمم المتحدة، من خلال:

(١) المشاركة في وحدة شراء مشتركة؛

(٢) أنشطة شراء مشتركة مع منظمات أخرى (تبادل المواصفات، على سبيل المثال).

٣- تؤدي الوفورات المتأتية من مبادرات الشراء المشتركة إلى خفض تكاليف المشاريع، إما بطريقة مباشرة من خلال وفورات ملموسة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال تجنّب التكاليف. ويتأتى تحقيق الوفورات وخفض التكاليف مما يلي:

(أ) زيادة القيمة مقابل المال من خلال تحسين التخطيط وتجميع الاحتياجات والحصول على تخفيضات وتحسين القدرة على التفاوض؛

(ب) تحسين التنسيق والاتساق والتخطيط في مختلف المنظمات؛

(ج) الحد من العمليات الموازية وتكاليف المعاملات؛

(د) تحسين العلاقات مع الموردين؛

(هـ) تطبيق إدارة مخاطر الشراء أفضل أداء؛

(و) ترويج مفهوم "وحدة العمل في الأمم المتحدة" بين القطاع الخاص؛

(ز) تبادل التجارب والمعلومات والخبرات والدروس المتعلقة بالشراء^(١).

٤- يمكن إعادة تخصيص الوفورات، عند الاقتضاء، لأعمال المشاريع أو الأنشطة البراجمية. ويعني ذلك زيادة الدعم المقدم للمشاريع والبرامج مع تحقّق الوفورات.

(١) تنسيق مشتريات الأمم المتحدة: مشتريات الأمم المتحدة المشتركة على المستوى القطري، شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، الفريق العامل المعني بالتنسيق، النسخة ٣-١. آذار/مارس ٢٠١٥.

٥- يجري إحراز تقدم بشأن وضع أطر الشراء التعاوني في مراكز العمل العديدة للمقرات الرئيسية. ففي نيويورك، حددت المنظمات المشاركة بشكل مشترك احتياجات الشراء الخاصة بها في شكل "قائمة مواد الاستعمال المشترك" في هذه الممارسة، حددت الوكالات أكثر من ٣٠ صنفاً يتم شراؤها عادة عبر المنظمات. وللاستجابة بشكل استراتيجي لتوفير الاحتياجات، وضعت الوكالات بشكل مشترك أو حددت أكثر من ٩٠ اتفاقية طويلة الأجل. توفر هذه الاتفاقات الطويلة الأجل شروطاً تعاقدية أفضل وتخفّض متوسط مهلة الإنجاز بمقدار ٥-٢٠ يوماً لكل معاملة.

٦- بينما يوضع كثيرٌ من العقود الكبيرة في المقر الرئيسي، هناك اهتمام متزايد في إجراء التعاون على المستوى القطري. وينصب الاهتمام في أنشطة الشراء المشتركة على الصعيد القطري - الذي يتضح في أكثر من ٣٠ بلداً من البلدان تتخذ مبادرة "توحيد الأداء" - على بناء القدرات، وتنسيق السياسات، والخدمات الاستشارية، والأدوات اللازمة لتسهيل العمليات المشتركة وتحقيق النتائج.

٧- أدت مبادرة الشراء المشترك بين الوكالات إلى تحقيق وفورات كبيرة ومجموعة من المنافع الأخرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتعكس المبادرات التالية للفترة ٢٠١٧ و ٢٠١٨ التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عمليات الشراء المشتركة ومشاركتها فيها.

ثانياً - أبرز الأحداث لعام ٢٠١٧ - أنشطة الشراء المشتركة

٨- في عام ٢٠١٧، أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى وجود مبادرات وأنشطة شراء مشتركة على الصعيد العالمي يزيد حجمها عن ٣٠٢ مليون دولار. ويُستثنى من ذلك البيانات المتعلقة بالوكالات الأخرى التي تستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كباقيين (على النحو الوارد في التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة)^(٢). وتظهر حصة المبادرات والأنشطة المبلّغ عنها من المنظمات الثلاث في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

أنشطة الشراء المشتركة المبلّغ عنها، ٢٠١٧

صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٠,٠٠٤,١٦٧ دولار
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٩٢,١٩٢,٢٦٧ دولار
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٩٠,٦٤٥,٦١٠ دولار
المجموع	٣٠٢,٨٤٢,٠٤٤ دولار

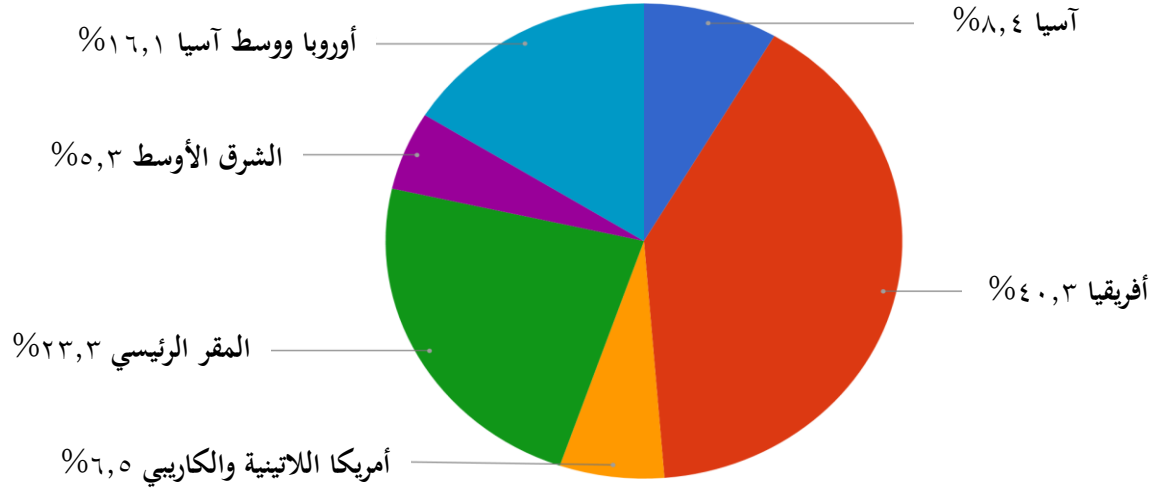
(٢) يرجى ملاحظة أن أرقام الشراء التعاوني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على النحو الوارد في التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، لا تمثل سوى مجموعة فرعية من الحجم الإجمالي نظراً لنظم تخطيط موارد المؤسسة التي لا تتضمن كامل نطاق أنشطة الشراء التعاوني. وقد وُفرت وحدات الشراء التابعة للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأرقام المذكورة أعلاه بصورة مباشرة، وبالتالي فهي أكثر شمولاً.

التوزيع الإقليمي لعمليات الشراء المشتركة

٩- تتضح عمليات الشراء المشتركة التي أجريت مباشرة في البرامج والمشاريع والمكاتب القطرية في كل المنظمات الثلاث. ويبيّن الشكل ١ التالي التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة في عام ٢٠١٧.

الشكل ١

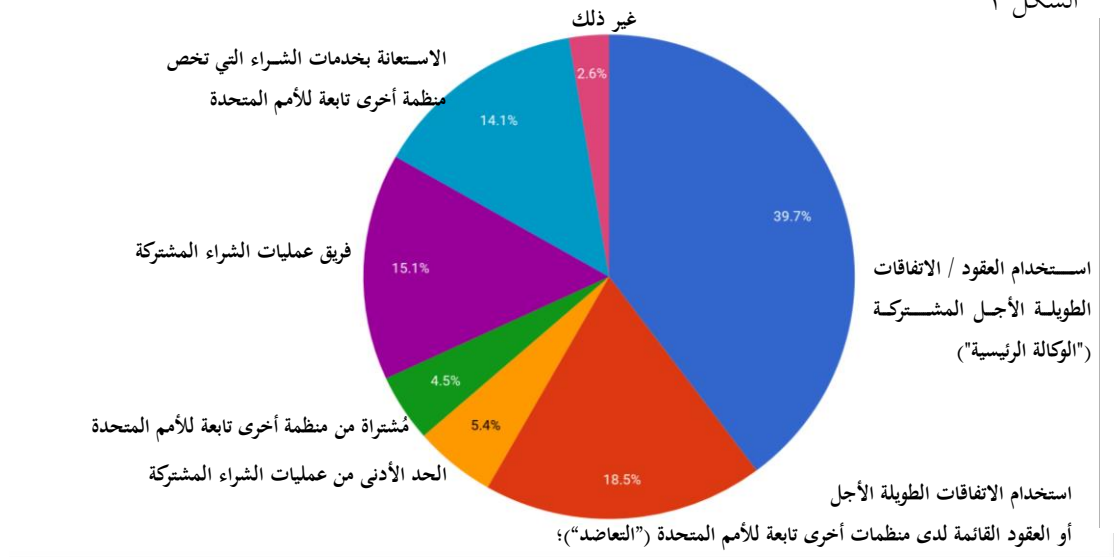
التوزيع الإقليمي لأنشطة الشراء المشتركة، ٢٠١٧



فئات مبادرات التعاون

١٠- يفصّل الشكل ٢ حجم المبادرات والأنشطة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٧ وفقاً لستة أنواع من عمليات الشراء المشتركة. ويمثل استخدام الاتفاقات/العقود الطويلة الأجل المشتركة القائمة ("الوكالة الرئيسية") أغلبية المشتريات المشتركة (٤٠ في المائة) في عام ٢٠١٧.

الشكل ٢

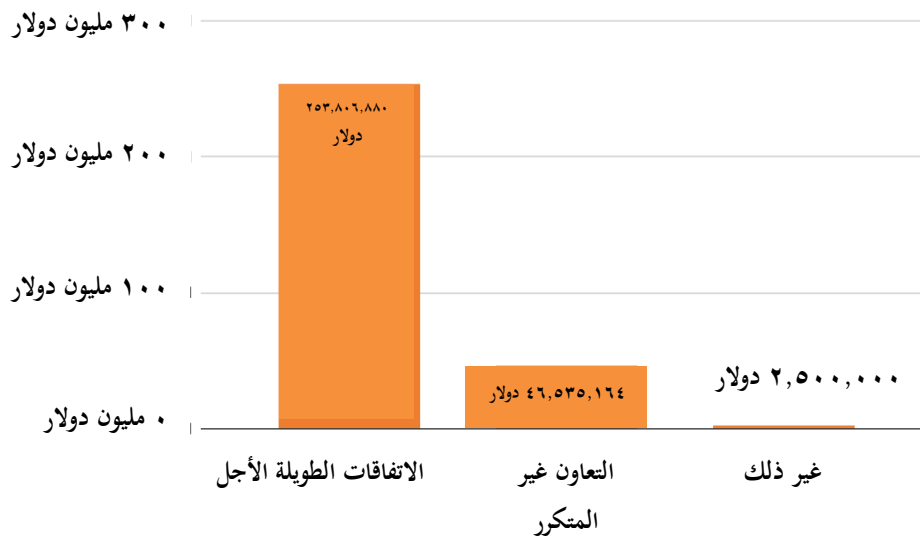


أنواع العقود التعاونية

١١ - تمثل الاتفاقات الطويلة الأجل أغلبية أنواع العقود التعاونية بنسبة ٨٤ في المائة وبلغت العقود التعاونية غير المتكررة ١٥ في المائة فقط.

الشكل ٣

مبادرات الشراء المشتركة، حسب نوع العقود التعاونية، ٢٠١٧



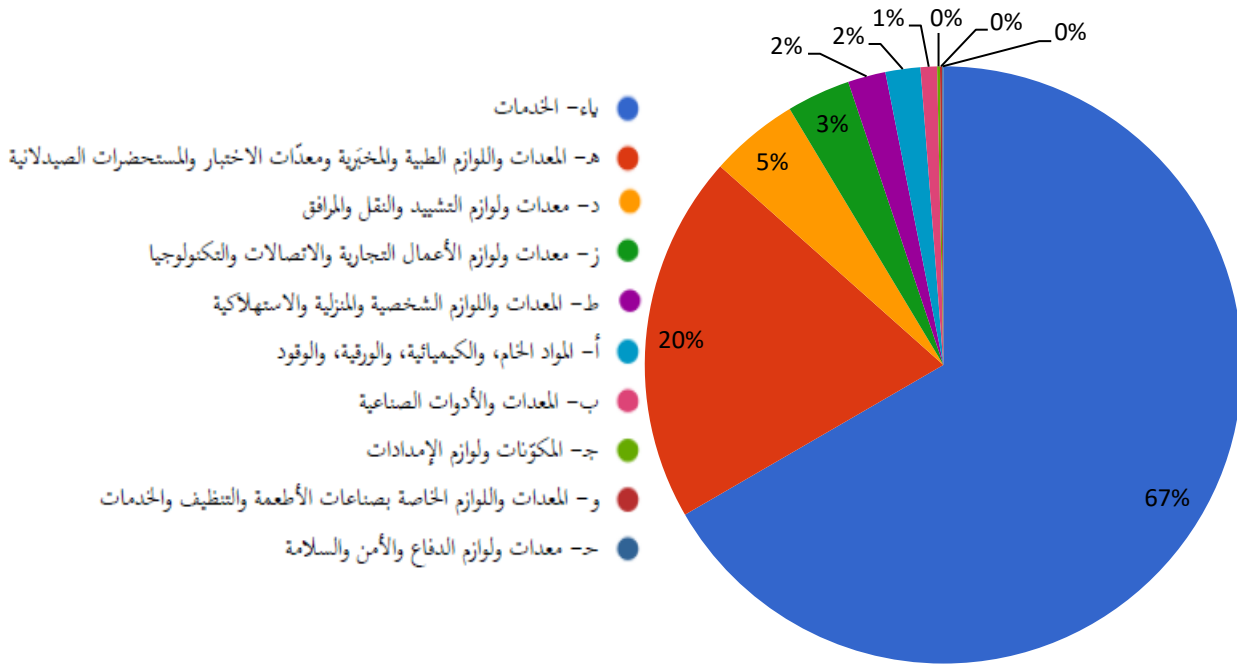
* المعلومات التفصيلية غير متوفرة.

الفئات العليا المشتراة من خلال عمليات الشراء المشترك

١٢ - تتمثل أعلى ١٠ فئات من أصناف السلع والخدمات المشتراة من خلال عمليات الشراء المشتركة في: الخدمات (٦٦,٦ في المائة)؛ المعدات واللوازم الطبية والمخبرية ومعدات الاختبار والمستحضرات الصيدلانية (١٩,٩ في المائة)؛ معدات ولوازم التشييد والنقل والمرافق (٤,٨ في المائة)؛ معدات ولوازم الأعمال التجارية والاتصالات والتكنولوجيا (٣,٤ في المائة)؛ المعدات واللوازم الشخصية والمنزلية والاستهلاكية (٢ في المائة)؛ المواد الخام، والمواد الكيميائية، والورق والوقود (١,٩ في المائة)؛ المعدات والأدوات الصناعية (٠,٩ في المائة)؛ المكونات واللوازم (٠,٢ في المائة)؛ المعدات واللوازم الخاصة بصناعات الأطعمة والتنظيف والخدمات (٠,١ في المائة)؛ ومعدات ولوازم الدفاع والأمن والسلامة (٠,١ في المائة).

الشكل ٤

أعلى ١٠ فئات من أصناف السلع والخدمات المشتراة من خلال عمليات الشراء المشتركة في عام ٢٠١٧



١٣ - يعرض الجدول ٢ أعلى ١٠ فئات من أصناف السلع والخدمات فيما نُقِّد من مبادرات وأنشطة، مما يدلّ على تنوع الشراء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٧.

أعلى ١٠ فئات من أصناف السلع والخدمات المشتراة من خلال عمليات الشراء المشتركة، ٢٠١٧

وصف الفئات (مدونة الأمم المتحدة الموحدة للمنتجات والخدمات - مستوى المجموعة المتجانسة)	الحجم في عام ٢٠١٧ (بالدولار) / النسبة المئوية (%)
السفر بالطائرات التجارية	٥٦,١١٤,٠٤٨ دولار / ٢٦,٥%
المعدات والملحقات واللوازم الطبية	٥٢,٥٣٢,٠٦٩ دولار / ٢٤,٩%
خدمات وكلاء الشحن	٢٣,٨٥٣,٧٠٢ دولار / ١١,٣%
وكالات السفر	١٨,٣٢٤,٤٣٤ دولار / ٨,٧%
خدمات الحراسة الأمنية	١٥,٩٦٧,٢٧٣ دولار / ٧,٦%
خدمات النقل بالسكك الحديدية الخفيفة	١٢,٩٩٦,٩٧٧ دولار / ٦,٢%
مرافق الاجتماعات	١١,١٠٣,٣٤٦ دولار / ٥,٣%
نقل البضائع البحري	٩,٤٧٨,٧١٢ دولار / ٤,٥%
المستحضرات الصيدلانية (وتشمل وسائل منع الحمل واللقاحات)	٥,٧٤١,١٤٦ دولار / ٢,٧%
الغازولين أو البنزين	٥,٣٢٣,١١٥ دولار / ٢,٥%

منافع الشراء المشترك المُعلنة

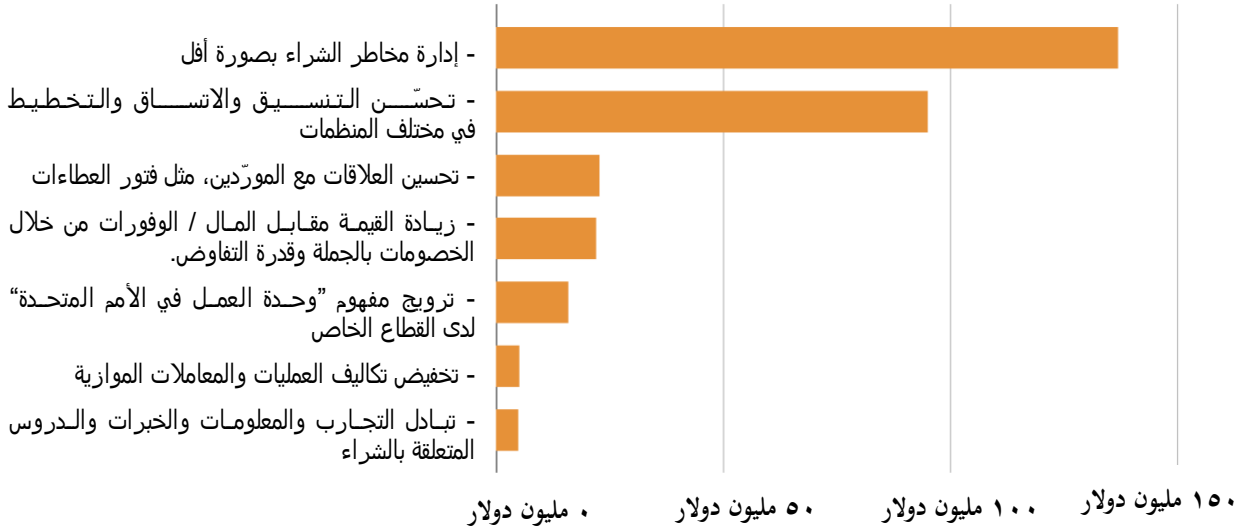
١٤ - يُوثَّق التكلفة المتجنبة المقدّرة المكتسب من أنشطة الشراء في عام ٢٠١٧ مدى انتشار القيمة المضافة من خلال أنشطة الشراء المشتركة. فهناك ثلاثة أنواع من التكلفة المتجنبة المقدّرة: "القيمة المضافة من خلال أنشطة الشراء المشتركة" (٦,٦٠ في المائة من الأنشطة المشتركة)؛ "عمليات الشراء غير المتكررة" (١,٢٠ في المائة)؛ و"تجنب التكاليف من خلال عقود تم التفاوض بشأنها بصورة مباشرة" (٣,١٩ في المائة). ولا يمكن تحديد خفض التكلفة السنوية الدقيق كميّاً لعام ٢٠١٧.

١٥ - كما ورد وصفه سابقاً، هناك عدد من المنافع الناتجة عن مبادرات وأنشطة الشراء المشترك. ففي عام ٢٠١٧، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بيانات تفصيلية عن أنواع المنافع المكتسبة من عمليات الشراء المشتركة (الشكل ٥).

الشكل ٥

حصّة أنواع المنافع المعلنة عام ٢٠١٧

(بالدولار)



سوق الأمم المتحدة العالمية

١٦- التزمت الأمم المتحدة بمنح حق دخول السوق لتوريد مشترياتها، مما يضمن المنافسة المفتوحة والإنصاف. وتظل سوق الأمم المتحدة العالمية مورداً قيماً من موارد الشراء عبر الإنترنت لمجتمع الأمم المتحدة، إذ تتيح لمجتمع الموردين العالمي منفذاً إلى مشتريات الأمم المتحدة.

١٧- منذ إطلاق مشروع إصلاح إجراءات تسجيل البائعين في عام ٢٠١٣، شهدت تسجيلات البائعين في قائمة سوق الأمم المتحدة العالمية زيادة بلغت (٤١٦ في المائة منذ عام ٢٠١٣).

١٨- زاد عدد البائعين المسجلين في سوق الأمم المتحدة العالمية بنسبة ٢٦٧ في المائة، إذ تسجل أكثر من ١٥٠،٠٠٠ بائع في عام ٢٠١٧. وخلال السنوات السابقة، زادت تسجيلات البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن عدد تسجيلات البائعين من البلدان المتقدمة: ففي عام ٢٠١٧، تكوّنت ٦٧ في المائة من نسبة البائعين المسجلين في قاعدة بيانات سوق الأمم المتحدة العالمية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي عام ٢٠١٧، نُشر نحو ٥٧٨،٨ إعلان شراء على موقع سوق الأمم المتحدة العالمية، بزيادة بلغت ١٧ في المائة مقارنة بالعام السابق.

اتفاقات طويلة الأجل متاحة في سوق الأمم المتحدة العالمية

١٩- تُعزز منظمات الأمم المتحدة التعاون من خلال تبادل واستخدام اتفاقات طويلة الأجل. ويتضح ذلك من التزايد المطرد لعدد منظمات الأمم المتحدة التي وضعت اتفاقات طويلة الأجل يجري تبادلها عبر سوق الأمم المتحدة العالمية. وهناك الآن ٥٠٢ اتفاقية طويلة الأجل سارية المفعول ومتاحة في سوق الأمم المتحدة العالمية، وتغطي مجموعة واسعة من شرائح الفئات. وهو واقع يعزز التعاون بين منظمات الأمم

المتحدة الأخرى، ويُتيح الاستخدام الفعال لموارد الشراء، ويُرسى الأسس لتحقيق الوفورات وتجنب التكاليف.

٢٠- في عام ٢٠١٨، تمثل التركيز الأساسي لأمانة سوق الأمم المتحدة العالمية في مواصلة الاستفادة من الخاصية الوظيفية للميزات القائمة وأدائها. بالإضافة إلى ذلك، سيشهد عام ٢٠١٨ تطوير مسار تسجيل محدد حسب السلع، ومن شأنه تسهيل تسجيل البائعين للسلع والخدمات المتخصصة. ويجب أن يستوفي هؤلاء الموردون معايير التأهيل والتقييم العالية وأن يكون قد جرى التعامل معهم سابقاً خارج نظام سوق الأمم المتحدة العالمية. ستشمل هذه السلع، في المقام الأول، منتجات غذائية مثل الحبوب والحبوب المحضرة، ويمكن توسيع نطاق هذه السلع لتشمل الأصناف المعقدة مثل العمليات الجوية ومنتجات المستحضرات الصيدلانية.

٢١- سيتواصل توجيه تركيز خاص على تطوير إمكانات الواجهة البينية للنظام من أجل زيادة تيسير تكامل موقع الشراء الإلكتروني للأمم المتحدة مع نظم تخطيط موارد المؤسسة، بهدف زيادة أتمتة عمليات الشراء وإخطارات العطاءات.

الاستخدام المتزايد لاتفاقات طويلة الأجل

٢٢- يتزايد استخدام اتفاقات طويلة الأجل باطراد داخل دوائر الشراء في الأمم المتحدة، حيث اتخذت الوكالات ما يلي:

(أ) استخدام اتفاقات أو عقود طويلة الأجل تخص منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة ("نهج التعاضد") لخفض التكاليف الإدارية، أو للاستفادة من أسعار تفضيلية متحققة فعلاً، أو للاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها المنظمة الأخرى في شراء مجموعات سلعية معينة؛

(ب) التعاون في عملية مشتركة لالتماس عروض ("نهج الوكالة الرئيسية"). فحيثما تتعلق مشاريع الشراء بأصناف ذات صلة وثيقة بولاية إحدى المنظمات، فإن إعطاء تلك المنظمة مركز "الوكالة الرئيسية" سيزيد تحسين عملية الشراء. ويستخدم هذا النموذج لتوحيد أحجام المشتريات، ومن ثم تحقيق معدلات وأسعار قد لا تستطيع منظمة واحدة أن تحصل عليها من تلقاء نفسها. ويمكن لهذا النموذج، في نهاية المطاف، أن يقلل أوجه القصور ويخفف عبء العمل عن جميع المنظمات المشاركة.

نهج "الوكالة الرئيسية" و "التعاضد"

٢٣- استعانت غالبية المبادرات والأنشطة التعاونية في عام ٢٠١٧ إما بنهج "الوكالة الرئيسية" (٧،٣٩ في المائة) أو بنهج "التعاضد" (٥،١٨ في المائة). ويبيّن الجدولان ٤ و ٥ حصص الفئات المختلفة للسلع والخدمات في مبادرات وممارسات عمليات الشراء المشتركة هذه.

الجدول ٤

أكبر فئات السلع والخدمات المشتراة باستخدام "نهج الوكالة الرئيسية"، ٢٠١٧

الحجم في عام ٢٠١٧ (بالدولار)	الفئات - "نهج الوكالة الرئيسية"
٥٣,٠٦٩,٠٥٨ دولار	السفر بالطائرات التجارية
١٧,٤٦٥,٦٢٦ دولار	خدمات وكلاء الشحن
١٢,٦٩٠,٥٤١ دولار	خدمات النقل بالسكك الحديدية الخفيفة
٩,٤٥٧,٨٥٣ دولار	نقل البضائع البحري
٨,٠٨٤,٣٦٩ دولار	وكالات السفر
٤,٣٥٩,٢١١ دولار	قاعات الاجتماعات أو المآدب
٢,٧١٣,٧٩٤ دولار	إيجار السكن
١,٠٧٥,٥٠٠ دولار	خدمات الترتيب لرحلات
٨٨٢,٤٧٩ دولار	الفنادق والسكن ومرافق الاجتماعات
٧٦٩,٧٥٧ دولار	خدمات الحراسة الأمنية

الجدول ٥

أكبر فئات السلع والخدمات المشتراة باستخدام "نهج التعاضد"، ٢٠١٧

الحجم في عام ٢٠١٧ (بالدولار)	الفئات - "نهج التعاضد"
٥,٣٥٢,٣٣٠ دولار	السفر بالطائرات التجارية
٥,١٧٣,٣٥١ دولار	وكالات السفر
٣,٤٧٥,٠٠٠ دولار	المستحضرات الصيدلانية (وتشمل وسائل منع الحمل واللقاحات)

المعدات والملحقات واللوازم الطبية	٣,٢٩٦,٣٨٥ دولار
سيارات ستيشن واغن	٣,١٩٤,٠١٣ دولار
أجهزة الكمبيوتر	٦,١٩٤,٨٥٧ دولار
مركبات القتال المدرعة	٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار
الشاحنات الخفيفة أو السيارات الرباعية الدفع	١,٦٧٧,٣٧٧ دولار
سيارات الإسعاف	١,٢٣٤,١٧٨ دولار
السيارات المدرعة	١,١٧٢,٥٤٠ دولار

الفرق المعنية بعمليات الشراء المشتركة، التعاون الرسمي والحد الأدنى من عمليات الشراء المشتركة

٢٤- إن ترسيم عملية الشراء المشتركة محلياً بواسطة فريق معني بعمليات الشراء المشتركة أو الموحد، أو عن طريق أنشطة التزود التعاونية، يضع الأسس اللازمة لتحديد طرق جديدة تمكن عملية الشراء من مواصلة إضافة قيمة إلى البرامج والمشاريع. ومن خلال هذه الفرق، تُحدد احتياجات الشراء المشتركة بين الوكالات على الصعيد المحلي، وتوضع خطط العمل لتنفيذ أنشطة التزود المشتركة. وفي عام ٢٠١٧، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حجم يزيد عن ٤٥ مليون دولار في الأنشطة التي تنطوي على عمليات شراء مشترك أو تعاون في وضع المواصفات وأنشطة الاستعانة بمصادر الإمداد.

٢٥- يشير الحد الأدنى من عمليات الشراء المشتركة إلى الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها معاً كشكل من أشكال تعاون الأمم المتحدة لتوفير التكاليف والجهود، بما في ذلك: تبادل المواصفات أو وضع مواصفات مشتركة، أو أنشطة التزود المشتركة، أو المشاركة في حلقات تجارية متعددة الوكالات، أو التعاون في عمليات الشراء المنخفضة القيمة للمتطلبات المشتركة. في عام ٢٠١٧، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حجم يزيد عن ١٦ مليون دولار للأنشطة التي تنطوي على الحد الأدنى من عمليات الشراء المشتركة.

الاستعانة بخدمات الشراء لدى منظمات أخرى

٢٦- من المناسب أو الضروري، في عدد من المواقع والظروف، أن تشتري منظمة مباشرة من منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو تطلب إلى منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة إجراء بعض أنشطة الشراء بالنيابة عنها. يُعد نهج الشراء المشترك هذا مفيداً على وجه الخصوص لمشتريات الفئات تتوفر لها ولاية أو خبرة معترف بها أو موارد متاحة لشراء سلع أو أشغال أو خدمات معينة.

٢٧- في عام ٢٠١٧، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالات جرى فيها الشراء بالاشتراك مع منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو عن طريق خدمة الشراء التي تخص تلك المنظمة. ومن حيث الحجم النقدي، شكّل ذلك ما يزيد عن ٥٦ مليون دولار من حجم المشتريات.

الخدمات اللوجستية العالمية من طرف ثالث

٢٨- يشكّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جزءاً من عملية مناقصة تعاونية لخدمات لوجستية عالمية من طرف ثالث تقوم فيها اليونيسف بمهام المنظمة الرئيسية. وقد بدأت هذه العملية في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن تكتمل في النصف الثاني من عام ٢٠١٧. وتم تبادل النتائج مع جميع الوكالات المشاركة وسوف تُستخدم نتائج هذه العملية للسنوات الثلاث المقبلة. وينبغي أن تؤدي الاتفاقات الطويلة الأجل الجديدة إلى تحسين التجارة وإمكان الاطلاع على الشحنات؛ وجعل المسألة أكثر وضوحاً؛ وتحسين الشفافية عن طريق سياسة "الكتاب المفتوح"؛ وتحسين إدارة الأداء من خلال مؤشرات أداء أساسية موحّدة في جميع المنظمات المشاركة.

٢٩- بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان في استخدام الخدمات اللوجستية العالمية من طرف ثالث ("التعاقد" بشأن الاتفاقات الطويلة الأجل التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في منتصف عام ٢٠١٧، وحصل من خلال هذا التعاون على الفوائد التالية (أ) يتمتع وكلاء الشحن في إطار الاتفاقات الطويلة الأجل المشتركة بقدرة على تغطية مجموعة واسعة من الوجهات، بما في ذلك البلدان غير الساحلية المعقدة، وخدمات الشحن التي لم تقدم إليها خدمات من شركات الشحن الخاصة بالشركات المصنعة؛ (ب) يمكن لوكالات شحن البضائع في إطار الاتفاقات الطويلة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقدم مجموعة واسعة من أتماط الشحن (الشحن البحري والبري والجوي) لتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من تلبية الاحتياجات الخاصة للمتلقين الرئيسيين للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي)؛ (ج) والأهم من ذلك، حصول الصندوق على وفورات في تكاليف الشحن البحري بالنسبة للشحنات ذات القيمة العالية، حيث يلزم طرح عطاءات ثانوية لقيم الشحن التي تزيد عن ٥٠،٠٠٠ دولار. وقد أدى استخدام وكلاء الشحن للاتفاقات الطويلة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توفير مبلغ ٢١٧،٥٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة للسكان في أربع شحنات، وهو ما يمثل وفورات في تكاليف الشحن بنسبة وصلت إلى ٢٨ في المائة، مقارنة بالعروض المقدمة من الشركات المصنعة التي تلقتها من وكلاء الشحن الخاصة بها.

ثالثاً - أهمّ الأنشطة الجارية في عام ٢٠١٨

الاتفاق الطويل الأجل المشترك لخدمات تكنولوجيا المعلومات

٣٠- يشمل الاتفاق الطويل الأجل مع متعهدي تجميع الشحنات في مجال تكنولوجيا المعلومات التي أنشأتها وحدة خدمات المشتريات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نطاقاً كبيراً من معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، إذ ثبت أن تعهيد التجميع يُضفي قيمة ذات صلة ويخفف المخاطر. ويشكّل ذلك فائدة كبيرة في التعامل مع الطلبات النموذجية من المكاتب الميدانية والمشاريع. وقد وُضع الاتفاق الطويل الأجل ليشمل المناقصات الثانوية بين أصحاب الاتفاق الطويل الأجل الذي، في إطار سقف أسعار

وظروف الاتفاق الطويل الأجل، ثبت أنه وسيلة فعالة وسريعة لضمان توافر الأصناف، والحصول على أعلى جودة بأفضل الأسعار لكل مشروع محدد. يستجيب أصحاب الاتفاق الطويل الأجل لمواصفات متعهدي تجميع الشحنات المتخصصين في معدات تكنولوجيا المعلومات، والتكامل، والخدمات المهنية وتوصيل الشحنات إلى الوجهات الصعبة، حيث يُطلب منهم في كثير من الحالات إيجاد شريك لتقديم خدمات الدعم تحت مسؤوليتهم. وقد رسّخ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الاتفاقات طويلة الأجل وأُتيحت لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

العمليات المشتركة لشراء المركبات بواسطة عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة

٣١- قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المناقصة التنافسية الدولية المشتركة المعنية بشراء المركبات لمنظومة الأمم المتحدة - بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وأسفرت العملية عن توقيع ١١ عقداً مع شركة نيسان وتويوتا وفورد ورينو وكيا وهيونداي لنحو ٢٢ طرازاً من المركبات، بأسعار مضمونة حتى عام ٢٠٢٠ ومتاحة لجميع وكالات الأمم المتحدة. وأبرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه العقود، بقيمة سنوية تقديرية تبلغ ٨٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات للمركبات الخفيفة ونحو ٢٠ مليون دولار إضافية سنوياً لقطع الغيار وخدمات الدعم. وتمثل العقود وفورات هائلة في تكاليف المعاملات والوقت فضلاً عن توافر عدة خيارات لشراء المركبات داخل منظومة الأمم المتحدة.

التعاون في إدارة الأسطول والاتفاقات الطويلة الأجل لتتبع السيارات والاستخدام المشترك للسيارات

٣٢- تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في وضع اتفاقات طويلة الأجل لإدارة لأسطول المركبات وتعقبها والتي أثبتت فائدتها الكبيرة لكثير من المكاتب القطرية وأسفرت عن وفورات في إدارة المركبات. ونقّدت الوكالات الثلاث أيضاً الاستخدام المشترك للسيارات في خمسة مكاتب قطرية، مما أسفر عن تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في إدارة الأسطول.

التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي

٣٣- في عام ٢٠١٧، أعلن صندوق الأمم المتحدة للسكان عن مبادرة تعاونية مع برنامج الأغذية العالمي تجمع بين خبرة الصندوق في شراء لوازم الصحة الإنجابية والقيادة اللوجستية لبرنامج الأغذية العالمي. وأطلقت مبادرة "إقامة الشراكات من أجل تحقيق نتائج في سلسلة الإمداد" في حزيران/يونيو ٢٠١٦ بهدف تحقيق وفورات في الحجم ذات منفعة متبادلة.

٣٤- سمحت المبادرة التجريبية، التي ركزت على الأنشطة التمهيديّة لسلسلة الإمداد، لبرنامج الأغذية العالمي بدعم وتنظيم اللوجستيات لعدد من الشحنات المرسلّة من صندوق السكان إلى ٢٠ بلداً تجريبياً كان يصعب في الغالب الوصول إليها وكانت غير ساحلية.

٣٥- تهدف المرحلة الثانية من المبادرة، والتي ستتواصل طوال عام ٢٠١٨ وما بعده، إلى استكشاف مجالات جديدة للتعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك التوسع في الأنشطة داخل البلد حيث تتاح العديد من الفرص لتوحيد العمليات.

تعزيز القدرات في مجال الشراء

٣٦- أسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مؤسسة التأهيل الرائدة في الصناعة، وهي المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، برنامجاً للتأهيل مصمماً خصيصاً لمشتريات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد من المستويات ٢ و ٣ و ٤ مع الامتثال التام لمعايير التأهيل الدولية. وأتيح البرنامج لجميع وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية من أجل إضفاء الطابع المهني على وظيفة الشراء في منظومة الأمم المتحدة والقطاع العام. وتلقى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، جائزة الامتياز الأوروبية لسلسلة الإمداد والتطوير المهني (٢٠١٢)، وجائزة الفائزين في المشتريات العالمية (٢٠١٦)، من بين عدة جوائز أخرى تكريمية في مجال الصناعة. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الشريك المفضل للحكومات في تنفيذ برامج تنمية القدرات في مجال الشراء العمومي. وقد سبق تنفيذ برامج التدريب ومنح الشهادات على نطاق واسع وعلى مستوى البلد في مجال الشراء، في كل من ليبيريا، غيانا، بربادوس، ترينيداد وتوباغو، كما يستعد مزيد من البلدان لتلقي الدعم المماثل في عام ٢٠١٨. وتشمل هذه التدخلات أيضاً تنقيح سياسات وإجراءات الشراء، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وإجراء إصلاحات في مجال الشراء العمومي. وفي عام ٢٠١٧، درّب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٨٧ موظفاً لدى الحكومات الشريكة، و٦٥١ موظفاً في الأمم المتحدة، و٣٨٦ موظفاً في البرنامج الإنمائي من خلال الدورات التدريبية التي يقدمها البرنامج الإنمائي/المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد. وزاد منح الشهادات بنسبة ٢٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، مما يشير إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات.

التعاون مع شركاء من خارج الأمم المتحدة

٣٧- إنّ فريق تخطيط الإمدادات المنسقة هو فريق مشترك بين المنظمات يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويعمل الفريق - بمشاركة شركة جون سنو، وسلسلة الإمدادات الصحية العالمية - إدارة المشتريات والتوريدات، ومبادرة كلينتون لتوفير سبل الرعاية الصحية، والتحالف من أجل إمدادات الصحة الإنجابية - لمنع اختلال توازن مخزون السلع الأساسية في تنظيم الأسرة عن طريق استخدام بيانات ومعلومات سلسلة التوريد المشتركة لتحسين تنسيق الشحنات وتخصيص الموارد داخل البلدان وفيما بينها. وواصل الفريق عمله طوال عام ٢٠١٧، خاصة فيما يتعلق بتنسيق موانع الحمل ذي الأنبوبة الواحدة والأنبوتين القابلة للزرع وموانع الحمل عن طريق الحقن لمدة ثلاثة أشهر. وطوال العام، دعم فريق تخطيط الإمدادات المنسقة الجهود المبذولة لتأمين تمويل إضافي بقيمة ٤،١٢ مليون دولار لشراء منتجات تنظيم الأسرة في ١٤ بلداً من أجل تجنب نفاد المخزون مع الحرص أيضاً على تخصيص أي إمكانيات غير مستخدمة (ومثالاً بسبب إلغاء طلبات) فوراً إلى البلدان الأشد احتياجاً لها. وعمل الفريق أيضاً على نحو وثيق مع الشركة الصانعة لموانع الحمل ذي الأنبوبة الواحدة من أجل كفاءة التوزيع العادل لوسائل الحمل الغُفل المزروعة/الخاصة بالتدريب لاستخدامها في تدريب العاملين في المجال الصحي داخل البلد.

٣٨- ساعدت الأعمال التي قام بها فريق تخطيط الإمدادات المنسقة على توفير ما يقدر بنحو ٨،١ مليون دولار من الطلبات عن طريق التوصية بإلغاء أو تخفيض الطلبات، في حين تأخرت طلبات إضافية بقيمة مليون دولار لمنع تفاقم المخزون داخل البلدان. وأتاحت الوفورات والتمويل الإضافي الذي قدمه فريق تخطيط الإمدادات المنسقة توفير ٧ ملايين وسيلة منع حمل إضافية لمدة سنتين.

٣٩- على امتداد عام ٢٠١٨ سيواصل الفريق العمل على تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق مزيد من الكفاءة والحد من المخاطر المرتبطة بالإمدادات العالمية لجميع البرامج التي تتلقى الدعم من السلع الأساسية لتنظيم الأسرة، من خلال العمل المستمر والتعاوني على وضع خطط للتنبؤات والإمدادات. وسوف يقود الفريق عملية التواصل مع المنظمات الأخرى والشركات المصنعة لمعالجة قضايا محددة تؤثر على توافر منتجات تنظيم الأسرة والوصول إليها. ويبيّن هذا المشروع أن التعاون لا يقتصر على حصر التعاون داخل الأمم المتحدة؛ بل إنه مثال على كثير من أوجه التعاون مع شركاء آخرين من خارج الأمم المتحدة.

٤٠- تزيد الشراكة بين الصندوق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من إمكانية الحصول على الواقيات الذكرية والأنثوية، التي تظلّ عنصراً أساسياً في برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية القوية الأثر. وتضع الشراكة أولويات استراتيجية مشتركة وتخلق بيئة يمكن فيها للصندوق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان معاً أن يحققا أحجام أكبر للمشترتات وبأسعار أقل ومواعيد تسليم أسرع. وبهذه الطريقة، تتوسع سبل الحصول على المنتجات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون إليها. وفي عام ٢٠١٧، حصل المتلقون من الصندوق العالمي في ٤٢ بلداً على واقيات ذكورية وأنثوية ومواد مُرلّفة تفوق قيمتها ١٠ ملايين دولار.

٤١- في إطار المنح المقدمة من الصندوق العالمي، التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، تولدت وفورات بلغت ٦،٢٩ مليون دولار في شراء العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي نتيجة لتخفيض تكاليف الوحدة مقارنة بالسنة السابقة. ويُعاد استثمار هذه الوفورات لاستخدامها في دعم زيادة تغطية الخدمات الصحية أو لتعزيز أنظمة سلسلة التوريد الوطنية. ففي زيمبابوي، وافق الصندوق العالمي على استثمار مبلغ بقيمة ٤،١٣ مليون دولار أمريكي لنحو ٥٠٠ مرفق صحي (الطاقة الشمسية من أجل مناصري الرعاية الصحية) بالاعتماد على الوفورات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند شراء عقاقير فيروس نقص المناعة البشرية.

التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٢- خلال السنوات القليلة الماضية، كثف صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونهما في مجال عمليات الشراء. وتتمثل القيمة الرئيسية في استخدام خدمات الاتفاقات الطويلة الأجل مع مؤسسات تجميع الشحنتات في مجال تكنولوجيا المعلومات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموحدة (انظر الفقرة ٢٩)، التي نجح صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذها على مدار السنة، مما أدى إلى توفير المنظمة لكثير من الموارد. وتتكون الخلفية التي يجري في إطارها توفير الموارد من شقين: أولاً، لأن تصميم الاتفاق الطويل الأجل نفسه مرّن فهو يغطي نطاقاً واسعاً جداً من العناصر التي لا تقتصر على مواصفات البند بالضبط، وبالتالي يُعني عن إجراء عملية مكتملة الجوانب لعملية الشراء كلما اختلفت مواصفات البند قليلاً. وثانياً، لأن الاتفاق الطويل الأجل يتطلب طرح عطاءات ثانوية لكل

طلب، يؤدي ذلك إلى تأمين أفضل الأسعار الممكنة في أي وقت من الأوقات. ويتولى سوق الأمم المتحدة العالمية الآن تقييم مدى إمكانية إتاحة هذا الاتفاق الطويل الأجل للأمم المتحدة كاتفاق طويل الأجل لمعدات تكنولوجيا المعلومات، ومن شأنه أن يمنح المنظمة تأثيراً أكبر في السوق مقابل موردي تكنولوجيا المعلومات. وعلاوة على ذلك، وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعانة المكاتب القطرية للصندوق بخدمات استعراض العقود التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى توفير الموارد، وحيث لن يضطر الصندوق إلى إنشاء لجان استعراض خاصة به في كل بلد وتطوير منصة لتكنولوجيا المعلومات للاضطلاع بهذه المهمة، فإنّ وظيفة لجنة الاستعراض المركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان من شأنها أن تساهم في تحسين تبادل المعلومات، عبر وكالات الأمم المتحدة، حول حالة المورد داخل البلاد.

التشارك في ممارسات الشراء المستدامة بين الوكالات

٤٣- يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط على تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجال عمليات الشراء. ولدعم هذا البرنامج، قدّم البرنامج عدّة حلقات عمل تدريبية حول "المشتريات العامة المستدامة" إلى وكالات الأمم المتحدة والحكومات الشريكة في مواقع متعددة. والاستدامة هي أيضاً أحد عناصر المناهج الأساسية في برنامج منح الشهادات الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد في المستويات ٢ و ٣ و ٤. وبذلك فإنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يُنشئ نهجاً متنسقاً على نطاق المنظومة لتكاليف دورة الحياة والمشتريات المستدامة في منظومة الأمم المتحدة من خلال هذه الدورات التدريبية، وتم تدريب جميع ممارسي عمليات الشراء البالغ عددهم ٦٥١ شخصاً الذين شاركوا في هذه الدورات التدريبية في عام ٢٠١٧ لتدريب على تطبيق منهجيات تقدير تكاليف دورة الحياة في عمليات الشراء الخاصة بهم. وبالإضافة إلى ذلك، أدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معايير الاستدامة بما فيها تمكين المرأة في طلب العرض المنقح والدعوة لتقديم عطاءات. وقد جرى تبادل هذه الإنجازات كجزء من مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع مؤشرات الشراء المستدامة من قبل فريق العمل المعني بالمشتريات المستدامة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

٤٤- في أوائل عام ٢٠١٧، أعاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إطلاق الفريق العامل المعني بالمشتريات المستدامة لشبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع اختصاصات منقحة وتجدد الاهتمام من عدة وكالات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي. ويهدف الفريق العامل، الذي تم إنشاؤه في الأصل في عام ٢٠٠٧، إلى تيسير إدماج تدخلات الشراء المستدامة في أنشطة المشتريات في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، نشط الفريق في تعزيز جدول أعمال الشراء المستدام وكان الفريق مسؤولاً عن قيادة تطوير العديد من الأدوات لممارسي الأمم المتحدة، بما في ذلك الدورات التدريبية والمبادئ التوجيهية والأطر ودراسات الحالة وغيرها. ويعمل الفريق العامل الآن من خلال الاختصاصات المعدلة كمنصة تعاونية لتبادل الخبرات والمعارف حول المشتريات المستدامة. كما شرع الفريق العامل في مشروع يهدف إلى وضع تعريف رسمي لما تعدها الأمم المتحدة 'عطاءات مستدامة'، بحيث يؤدي ذلك إلى تحسين القياس والإبلاغ وزيادة اعتماد المشتريات المستدامة.

٤٥ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٨ تدريب وكالات الأمم المتحدة في مجال المشتريات المستدامة بعد نجاح برنامج التدريب الجديد المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة يوم واحد حول المشتريات المستدامة. وجرى تطوير هذه الدورة وتجربتها في عام ٢٠١٧ وحضرها حوالي ٤٠ شخصاً من كبار مسؤولي المشتريات من مختلف الوكالات التي تتخذ من جنيف مقراً لها، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومنظمة التجارة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

تعاون وكالات الأمم المتحدة بشأن المشتريات المستدامة في قطاع الصحة

٤٦ - أنشئ فريق العمل غير الرسمي المشترك بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمشتريات المستدامة في قطاع الصحة في أيار/مايو ٢٠١٢ لتيسير وتنسيق إدخال المشتريات المستدامة (الخضراء) في قطاع الصحة فيما بين الأعضاء، ولتعزيز الولاية المعيارية وحجم المشتريات المشتركة للوكالات الأعضاء لإحداث تأثير في توجيه السوق العالمي للمساعدات الصحية نحو نظم صحية أكثر خضرة واقتصاديات خضراء. ويتألف فريق العمل من ١٠ أعضاء - سبعة منهم من وكالات تابعة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، منظمة الصحة العالمية) وثلاثة أعضاء من مؤسسات تمويل الرعاية الصحية المتعددة الأطراف (التحالف العالمي للقاحات والتحصين، تحالف اللقاحات، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ والمرفق الدولي لشراء الأدوية). ويحظى هؤلاء الأعضاء العشرة في المشتريات المستدامة في قطاع الصحة معاً بقوة شرائية تراكمية في قطاع الصحة العالمي تبلغ قيمتها نحو ٥ مليارات دولار سنوياً، وهو ما يمثل جزءاً كبيراً من السوق العالمية في المستحضرات الصيدلانية والمنتجات الصحية الأخرى. ويستفيد أعضاء المشتريات المستدامة في قطاع الصحة من هذه القوة الشرائية لتعزيز المشتريات المستدامة داخل منظماتهم لتحسين الصحة البشرية والحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتلوث الكيميائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المضيف لمبادرة المشتريات المستدامة في قطاع الصحة.

٤٧ - يشجّع نظام المشتريات المستدامة في قطاع الصحة دمج نظم المشتريات المستدامة في سياسات وممارسات المعونة الصحية العالمية، وتسهيل عملية وضع وتحديد الأهداف والجداول الزمنية لتخفيض شامل في البصمة البيئية للأمم المتحدة، وضمان مبدأ عدم إلحاق الضرر. وعملت منصة المشاركة عبر الإنترنت (savelivesustainably.org) التي تم تطويرها على تيسير تبادل المعرفة والخبرات بشأن إدخال المنتجات والعمليات المبتكرة في السوق، وتبادل التقارير حول الآثار البيئية وأداء المشتريات المستدامة، والالتزام بالأهداف وبيان التقدم المحرز. ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية مشاركة مع الموردين والمصنعين بشأن المشتريات الخضراء في قطاع الصحة، وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بخضرة الإنتاج الكامل للوقايات الذكرية الخاصة به مما أسفر عن ٣،٦٠٠ طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون غير المنبعث.

يقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توجيهات عملية بشأن إجراء تقييمات مالية تستند إلى التكلفة الإجمالية للملكية.

٤٨- في عام ٢٠١٧، وتماشياً مع الجهود المبذولة للنهوض بتحقيق أعلى جودة بأفضل الأسعار في عمليات الشراء، شرع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صياغة وثيقة توجيهية عملية بشأن كيفية إجراء التقييمات المالية على أساس التكلفة الإجمالية للملكية. وسيضمن التوجيه، الذي سيوضع في صيغته النهائية في عام ٢٠١٨، عدّة أدوات حاسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمركبات والمولدات، والتي ستسعى المنظمات إلى تجربتها عند طرح المناقصات الفردية. ويشمل ذلك أيضاً استكشافاً آخر لإدراج المنتجات والسلع الصحية في أداة التكلفة الإجمالية للملكية في عام ٢٠١٨. وسوف يجري تبادل الدروس المستفادة من هذا التدريب مع الفريق العامل المعني بالمشتريات المستدامة لشبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

منهجيات التكلفة المتجنبة المقدّرة وخفض التكلفة

٤٩- إنّ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هما عضوان في فريق الأمم المتحدة المعني بالمشتريات المشتركة في جنيف. تقود هذه المجموعة الجهود الرامية إلى تبسيط ومواءمة ممارسات الشراء داخل المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها، بهدف زيادة كفاءة وفاعليّة أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتنظر المبادرات المتعلقة بالتكلفة المتجنبة المقدّرة والانخفاض المقدّر في التكاليف في وضع نُهج وتعريفات ومنهجيات متفق عليها لجمع البيانات، حيث تحققت وفورات في التكاليف من خلال تدخلات الشراء. وستؤدي هذه المبادرة إلى توحيد التقارير عن الوفورات ومواءمتها عبر وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقراً لها.

منهجية تحقيق وفورات في المشتريات على نطاق الأمم المتحدة

٥٠- سيقود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مشروعاً بالنيابة عن شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى لتحديد منهجية على نطاق الأمم المتحدة بشأن تحقيق وفورات في المشتريات والاتفاق بشأنها. وسيتمّ ذلك من اتباع نُهج متسق في تحديد الوفورات المتأتية من المشتريات واستخلاصها وحسابها والإبلاغ عنها في جميع منظمات الأمم المتحدة للشركاء والمناحين والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية

٥١- تقوم منظمة العمل الدولية بتقديم خدمات بشأن الاتفاق الطويل الأجل للخدمات السحابية لبرنامج مايكروسوفت أوفيس ٣٦٥ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تعد من المتطلبات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات وتستفيد من تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة من حيث المعدلات التي يتم الحصول عليها استناداً إلى الحجم الكبير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دراسة السلع على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٥٢- تقود اليونيسف مشروعاً كبيراً بشأن الشراء التعاوني لمعدات تكنولوجيا المعلومات، وشاركت مع أعضاء شبكة المشتريات لإنشاء فريق للمشروع من أجل:

(أ) مناقشة الخيارات المختلفة ونطاق المتطلبات؛

(ب) التخطيط لأية مناقصة والاضطلاع بها؛

(ج) إبرام الاتفاقات وتبادل النتائج مع جميع منظمات الأمم المتحدة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالعملية المذكورة أعلاه، سوف تستفيد اليونيسف من العمل الذي سبق أن أجره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي وضع في الآونة الأخيرة اتفاقات طويلة الأجل مع العديد من الشركات الكبيرة لتدعيم تكنولوجيا المعلومات.

التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف

٥٤ - يُعد تنسيق إجراءات المشتريات مجال تركيز لعمليات الشراء على المستوى القطري. ولهذا السبب، أعدت شعبة الإمدادات التابعة لليونيسف وفرع خدمات المشتريات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان عملية شراء مشتركة من أجل إبرام اتفاق طويل الأجل مدته سنتين + سنتين لتوريد الأثاث الطبي للمكاتب القطرية للوكالات. ويبلغ إجمالي حجم المشتريات لهذه الاتفاقات طويلة الأجل حوالي ١٠٠ مليون دولار سنوياً.

٥٥ - في بداية عام ٢٠١٨، وقّع فرع خدمات المشتريات لصندوق الأمم المتحدة للسكان اتفاقين من هذه الاتفاقات، تغطي أكثر من ٣٠ منتجاً. وقاد صندوق الأمم المتحدة للسكان تنسيق الدعوة إلى طرح عطاءات، فيما تولّت اليونيسف قيادة التقييم التقني. وقد كان التعاون ناجحاً جداً. واستفادت كلتا الوكالتين من خبرة كل منهما، ووفرت الموارد عن طريق إجراء عملية شراء واحدة كانت أكثر جاذبية للموردين حيث تم الجمع بين أحجام المشتريات.

تطوير المشتريات المشتركة

٥٦ - سيقود صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٨ مشروعاً بالنيابة عن شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى بهدف وضع نماذج موحدة للمشتريات لكي تستخدمها جميع وكالات الأمم المتحدة. ومع تحرك المنظمة نحو إنشاء مزيد من مرافق التشغيل المشتركة على المستوى القطري، ستحتاج فرق المشتريات المشتركة إلى مثل هذه النماذج المشتركة. وتشمل الفوائد المتوقعة تجنب ازدواجية التكاليف، نظراً لإتاحة الوثائق بسهولة، والاتساق في الطريقة التي تتبعها الأمم المتحدة وتعامل بها مع الموردين. وبينما سيقود صندوق الأمم المتحدة للسكان هذا المشروع، فإنّ نواتج هذا المشروع سيحققها فريق مشروع يتألف من تمثيل واسع لمنظمات الأمم المتحدة.

رابعاً - الخلاصة

٥٧ - أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اهتماماً متواصلاً بعمليات الشراء المشتركة في عام ٢٠١٧، فأطلقت هذه الكيانات الثلاثة مبادرات وأنشطة على الصعيد العالمي ودعمتها وشاركت فيها سعياً وراء المنافع والفرص اللازمة لتحقيق وفورات ومكاسب في مجال الكفاءة. وليس لهذه المبادرات والأنشطة طابع إداري فحسب - كما كانت عليه عند بدئها في عام ٢٠١١ - بل تشمل مجموعة واسعة من المنتجات والقطاعات، في دعم مباشر للمشاريع والبرامج.

- ٥٨- تُواصل مبادرات الشراء المشتركة توفير منافع ملموسة وغير ملموسة على حدّ سواء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمنظمات أخرى مشاركة تابعة للأمم المتحدة. وتشمل هذه المنافع تحقيق الوفورات، وتجنّب التكاليف، والقضاء على الازدواجية في العمل، وزيادة الاتساق، مما يؤدي إلى تعزيز المشاريع وعمليات الشراء في المكاتب القطرية.
- ٥٩- سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع التماس فرص الشراء المشترك على المستويين المركزي والإقليمي على حدّ سواء، مع مواصلة زيادة الالتزام بالعمل معاً عبر مجموعة واسعة من المنتجات، وتبادلها مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع.